ورقةٌ بحثيَّة بعنوان:

وسطيَّةُ عقيدةِ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ في القضاء والقَدَرِ وأثرها في حفظ عقل العبد المؤمن وراحة نفسه

- تندرج في المحور الرَّابع: الآثارُ النفسية والإِجتماعيَّةُ والحضاريَّةُ لعقيدة القضاء والقَدَر

- إعداد الدكتور: **العيد حِذِّيق**، أستاذ محاضر (ب)، قسم الحضارة الإسلاميَّة، معهد العلوم الإسلاميَّة، جامعة الوادي

- البريد العادي: alaide1980@gmail.com

- البريد المهني: haddig-laid@univ-eloued.dz

بسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمدُ لله على إحسانه، والشُّكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهدُ أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له تعظيمًا لشانه، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبدُه ورسُولُه الدَّاعي إلى رِضوانه، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وإخوانه، أمَّا بعد:

فإنَّ الإيمان بالقضاء والقدر من أركان الإيمان السِّتَّة التي جاء تقريرُها في نُصوص الكتاب والسُّنَّةِ، قال ربُّنا تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[القمر:49]، وقال النَّبيُّ ﷺ في حديث جبريل المشهور لما سأله عن الإيمان: (...**وتؤمن بالقَدَرِ خيْرِه وشرِّهِ**) (مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامات الساعة، حديث 1، ج1، ص36). وإنَّ للإيمان بالقضاءِ والقدر آثارًا جليلةً على المؤمن نفسيًّا وعقليًّا وحضاريًّا، لكنَّ تحقيق هذه الآثارِ مَنُوطٌ بالاعتقادِ السَّليم؛ الَّذي كان عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه، لا على ما أحدثته الفرقُ الإسلاميَّة من بعدُ في هذه العقيدة من غلوٍّ وشَطَطٍ؛ إمَّا إفراطًا وإمَّا تفريطًا، وقبلَ الخوْضِ في آثار الإيمان بالقضاء والقدَرِ، رأيتُ أن أجعل هذه المقدِّمة تعريفًا بالقضاءِ والقدَر والفرق بينهما، وبيانًا لمراتِبِ الإيمان بالقضاء والقدَرِ، وبيانُ ذلك في المسألتين الآتيتين:

مُقَدِّمَةٌ

في التعريف بالقضاء والقدر، ومراتب الإيمان به

1- المسألةُ الأولى: تعريفُ القَضَاءِ والقَدَر والفرقُ بينهما

أوَّلاً: تعريف القَضَاءِ لُغةً

وردتْ مادَّةُ (ق ض ي) في معاجمِ اللُّغةِ لعدَّةِ مَعانٍ؛ منها: الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾[الإسراء:23]، أي: أمرنا. ومنها: الإنهاء والإعلام؛ كقوله ﷻ: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ**﴾[الحجر:66]، أي: أنهَيْنا إليهِ وأعلمناهُ. ومنها: أداءُ الشَّيءِ والاِنتهاءُ منه؛ كقوله ﷻ: ﴿**فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ**﴾[البقرة:200]، أي: أدَّيتموها وانتهيتم منها. وغيرها من المعاني (الأصفهاني، 1992م، ص674-676) و(المحمود، 1997م، ص34-35).

لكنَّنا عند التَّأمُّلِ؛ نُلفِي أنَّها جميعًا ترجعُ إلى معنًى واحدٍ هو: إحكام الشَّيءِ وإتمامُه والفَرَاغُ منه، ولذلك «قَالَ الزُّهري: القَضاءُ فِي الُّلغة عَلَى وُجُوهٍ، مَرْجعها إِلَى انْقِطَاعِ الشَّيْءِ وتَمامه. وكلُّ مَا أُحكِم عَملُه، أَوْ أُتِمَّ أَوْ خُتِم أَوْ أُدِّي أَوْ أُوجِبَ أَوْ أُعْلِم أَوْ أُنفِذَ أَوْ أُمْضيَ؛ فَقَدْ قُضِيَ» (ابن الأثير، 1979م، ج4، ص78).

كما قالَ ابنُ فارسٍ رحمه الله (ت:395هـ): «(قَضِيَ) الْقَافُ وَالضَّادُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ؛ يَدُلُّ عَلَى إِحْكَامِ أَمْرٍ وَإِتْقَانِهِ وَإِنْفَاذِهِ لِجِهَتِهِ» (ابن فارس، 1979م، ج5، ص99).

ثانيًا: تعريفُ القَدَر لُغة

وأمَّا مادَّةُ (ق د ر) في اللُّغة؛ فإنَّها تدور على معانٍ ترجعُ في منتهاها إلى معنًى واحدٍ هو: بلوغ نهاية الشيءِ وغايته. قال ابنُ فارسٍ رحمه الله (ت:395هـ): «(قَدَرَ) الْقَافُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهِهِ وَنِهَايَتِهِ. فَالْقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ. يُقَالُ: قَدْرُهُ كَذَا، أَيْ مَبْلَغُهُ. وَكَذَلِكَ الْقَدَرُ. وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وَأَقْدُرُهُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ. وَالْقَدْرُ: قَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَشْيَاءَ عَلَى مَبَالِغِهَا وَنِهَايَاتِهَا الَّتِي أَرَادَهَا لَهَا، وَهُوَ الْقَدَرُ أَيْضًا» (ابن فارس، مرجعٌ سابق، ج5، ص62).

وعلى ذلك كان (القضاء) في اللغة إحكام الشَّيءِ وإتمامه، و(القدر) البلوغ بالأشياء غاياتها ونهاياتها، وبينهما من المناسبةِ والاِتِّساقِ ما هو ظاهرٌ.

ثالثًا: القضاءُ والقَدَرُ اصطلاحًا

يغلِبُ في كتبِ العقائدِ أن يُقرَنَ بينَ مُصطلحيْ (القضاءِ والقَدَر)، ولا يُفصَلَ بينهما، ولعلَّ ذلك راجعٌ إلى تقارُبِ المعنى اللُّغويِّ الَّذي أشرنا إليه آنِفًا، إذ ممَّا نجدُه في (العقيدة السَّفارينيَّة) – على سبيلِ المثال – قولُ السَّفارينيِّ رحمه الله (ت:1188هـ): «فصل فِي الْكَلَام على الْقَضَاء وَالْقدر:

وكلُّ مَا قدَّرَ أَو قَضَاهُ * فواقعٌ حتمًا كَمَا قَضَاهُ

وَلَيْسَ وَاجِبًا على العَبْدِ الرِّضَا * بِكُلِّ مَقضِيٍّ وَلَكِنْ بالقَضَا

لِأَنَّهُ من فعله تَعَالَى * وَذَاكَ من فعل الَّذِي تقالى» (السفاريني، 1997م، ص67).

وممَّا حُدَّ به مفهومُ المصطلحين، أنَّهما: الإيمانُ بأنَّ اللهَ ﷻ عَلِمَ الأشياءَ قبلَ كونِها، وكتبها عندهُ، وشاءَ حُصولَها ﷻ، وخلقها على حسب علمه السَّابق وكتابته ومشيئته (ابن قيم الجوزية، 1978م، ص29).

قال السفارينيُّ رحمه الله (ت:1188هـ) في (لوامع الأنوارِ البَهيَّة): «الْقَدَرُ عِنْدَ السَّلَفِ: مَا سَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ وَجَرَى بِهِ الْقَلَمُ، مِمَّا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ، وَأَنَّهُ ﷻ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَزَلِ، وَعَلِمَ ﷻ أَنَّهَا سَتَقَعُ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُ تَعَالَى، وَعَلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ؛ فَهِيَ تَقَعُ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّرَهَا» (السفاريني، 1982م، ج1، ص348).

رابعًا: الفرقُ بينَ القضاءِ والقَدَر

لعلَّ كثيرًا من أهل العلمِ الَّذين عُنُوا بالكتابةِ في العقائِد، لم يُفرِّقُوا بين المصطلحين؛ فيطلقون (القضاءَ) ويُريدُون به (القدر)، ويُطلقون (القدر) ويُريدون به (القضاء)، والأرجحُ أنهما من الألفاظِ التي يقول عنها العلماء: (إذا افترقت اجتمعت، وإذا اجتمعت افترقت) كالإسلام والإيمان؛ إذا افترقا كان مدلولهما واحدًا، وإذا اجتمعا كان معنى الإسلام الشعائر الظاهرة من أعمال الجوارح، ومعنى الإيمان

الشعائر الباطنة من أعمال القلوب. وكذلك الأمرُ ههنا؛ فالقضاءُ والقدر إذا افترقا كان معناهما واحدًا، ودخلَ أحدُهما في الآخرِ، وإذا اجتمعا كان لكلّ مُصطلحٍ مدلوله (ابن قاسم، 1996م، ج1، ص512-513)، وهم بعد ذلك في هذا التفريق على مذاهبَ؛ أهمُّها اثنان (المحمود، مرجع سابق، ص41-44):

– الأوَّلُ: أنَّ (القضاء) هو العلم الكُلِّيُّ السابق الذي حكم الله به في الأزل، و(القدر) وقوع الخلق تفصيلاً على وزن الأمر المقْضِيِّ السابقِ، وممَّا نقله ابنُ حجرٍ رحمه الله (ت:852هـ) في هذا، قولُهم: «الْقَضَاءُ: الْحُكْمُ بِالْكُلِّيَّاتِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ فِي الْأَزَلِ، وَالْقَدَرُ: الْحُكْمُ بِوُقُوعِ الْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي لِتِلْكَ الْكُلِّيَّاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ» (ابن حجر، 1959م، ج11، ص149).

كما أكَّدَ السُّيوطيُّ رحمه الله (ت:911هـ) على هذا الوجه من التَّفريق فقال: «القَضَاءُ: علم الله تَعَالَى بالكائنات من الْأَزَل إِلَى الْأَبَد على سَبِيل الْإِجْمَال، والقَدَرُ: علْمُه بهَا على سَبِيل التَّفْصِيل» (السيوطي، 2004م، ص73-74).

– والآخرُ: عكسُ القول الأوَّل؛ وهو أنَّ (القَدَر) بمعنى التَّقدير وهو الحكم السَّابق، و(القَضاءُ) بمعنى الخلقِ؛ خلقِ الكائناتِ حسب ما سبق تقديرُه. قال الرَّاغبُ الأصفهانيُّ رحمه الله (ت:502هـ): «والقَضَاءُ من الله تعالى أخصُّ من القدر، لأنه الفصل بين التّقديرين، فالقدر هو التّقدير، والقضاء هو الفصل والقطع» (الأصفهاني، مرجع سابق، ص675).

وأيَّده في ذلك ابنُ الأثيرِ رحمه الله (ت:606هـ) إذ يقول: «وَمِنْهُ (القَضاء المِقْرون بالقَدَر)؛ وَالْمُرَادُ بالقَدَر: التقْدير، وَبِالْقَضَاءِ: الخَلْق، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ فِي يَوْمَيْنِ**﴾[فصلت:12] أَيْ خَلَقَهُنَّ. فالقَضاء والقَدَر أَمْرَانِ مُتَلازِمان لَا يَنْفَك أحدُهما عَنِ الآخَر، لِأَنَّ أحدَهُما بمَنْزلة الْأَسَاسِ وَهُوَ (القَدَر)، والآخَرَ بِمَنْزِلَةِ البِناء وَهُوَ (القَضاء)، فَمَنْ رَامَ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا، فَقَدْ رَامَ هَدْم البِناء ونَقْضَه» (ابن الأثير، مرجع سابق، ج4، ص78).

ولعلَّ المتأمِّلَ، يتبيَّنُ له أنَّ القول الأوَّلَ أقربُ إلى الصَّوابِ؛ إذ أنَّا إذا رجعنا إلى المعنى اللُّغويِّ لكلمة (القَضاءِ)؛ وجدنا أنها تدور على معنى: إحكام الشَّيءِ وإتمامِه والفَرَاغِ منه، كما أسلفنا، وهذا المعنى أنسبُ ما يكون لاعتبار القضاء: الحكم بكلِّيَّات الأمور في الأزل؛ باعتبار أنَّها أمورٌ أُحكِمتْ وأُتِمَّت وفُرِغَ منها. وإذا استعدنا معاني (القَدَرِ) اللُّغويَّةَ؛ ألفيْنا فيها معنى التَّقدير الَّذي هو التَّقطيع والتَّفصيلُ، وهذا مُناسبٌ لجعل (القَدَر) بمعنى: تفصيل المقاديرِ على وَفقِ القضاءِ السَّابق، والله أعلم.

2– المسألةُ الثَّانيةُ: مراتبُ الإيمانِ بالقضاءِ والقَدَر

الإيمانُ بالقدر هو الرُّكن السَّادسُ من أركان الإيمان، قال ربُّنا ﷻ: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[القمر:49]، وقال رسول الله ﷺ: (**وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا،**

وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ) (مسلم، الصحيح، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، حديث 2664، ج4، ص2052).

ولا يكونُ هذا الإيمانُ إلاَّ باستجماعِ أربعةِ أركان؛ من أتى بها على التَّمامِ فقد آمن بالقدر، ومنِ انتقص واحدًا منها كان في إيمانه بالقدر خللٌ، وهذه الأربعة هي: «الأول: الإيمان بعلم الله الشامل المحيط. الثاني: الإيمان بكتابة الله في اللوح المحفوظ لكل ما هو كائن إلى يوم القيامة. الثالث: الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته التامة، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. الرابع: خلقه تبارك وتعالى لكل موجود، لا شريك لله في خلقه» (الأشقر، 2005م، ص26).

ولكلِّ مرتبةٍ من هذه المراتبِ أدلَّةٌ كثيرةٌ من الكتابِ والسُّنَّةِ، ولكنِّي سأكتفي في هذه المقدِّمةِ بدليلٍ واحدٍ من القرآن وآخر من السُّنَّةِ على كلِّ مرتبةٍ، وتفصيلُ ذلك كالآتي:

أوَّلاً: العلمُ

ومعناه: وُجوب الإيمانِ بأنَّ عِلمَ الله ﷻ مُحيطٌ بكلِّ شيءٍ، وأنه سبحانه عَلِمَ في الأزل ما كان وما سيكون، وما الخلقُ عاملون قبل أن يخلقهم، وعلم آجالَهم وأرزاقهم، وحركاتهم وسكناتهم، ومَنْ منهم إلى الجنَّة ومَنْ منهم إلى النار (المحمود، مرجع سابق، 55).

ومن الأدلَّة على هذا من القرآن الكريم، قول الله ﷻ: ﴿**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾[الأنعام:59].

ومن السُّنَّة ما فسَّر به النبيُّ ﷺ (مفاتحَ الغيبِ الخمسةَ) المذكورة آنفًا في الآية، وهو قوله عليه السلام: **(ضَنَّ رَبُّكَ ﷻ بِمَفَاتِيحَ خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ، "وَأَشَارَ بِيَدِهِ، قُلْتُ: وَمَا هِيَ؟" قَالَ: عِلْمُ الْمَنِيَّةِ؛ قَدْ عَلِمَ مَتَى مَنِيَّةَ أَحَدِكُمْ وَلَا تَعْلَمُونَهُ، وَعِلْمُ الْمَنِيِّ؛ حِينَ يَكُونُ فِي الرَّحِمِ قَدْ عَلِمَهُ وَلَا تَعْلَمُونَهُ، وَعَلِمَ مَا فِي غَدٍ؛ قَدْ عَلِمَ مَا أَنْتَ طَاعِمٌ غَدًا وَلَا تَعْلَمُهُ، وَعَلِمَ يَوْمَ الْغَيْثَ؛ يُشْرِفُ عَلَيْكُمْ آزِلِينَ آزِلِينَ مُشْفِقِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ غِيَرَكُمْ إِلَى قُرْبٍ "قَالَ لَقِيطٌ قُلْتُ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا"، وَعَلِمَ يَوْمَ السَّاعَةِ)** (أحمد، المسند، مسند المدنيين، حديث 16206، ج26، ص121-123).

ثانيًا: الكتابة

ومعنى هذه المرتبةِ؛ «الإيمانُ بأنَّ اللهَ كَتَبَ ما سبق به علمُه من مقاديرِ الخلائقِ إلى يومِ القيامةِ في اللَّوحِ المحفوظِ» (الحمد، 1996م، ص63).

والدليل عليها من القرآنِ قولُ الله جل وعلا: ﴿**وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾[فاطر:11].

وأمَّا من السُّنَّةِ؛ فما روى مُسلمٌ في (الصحيح) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**) (مسلم، الصحيح، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، حديث 2653، ج4، ص2044).

ثالثًا: المشيئةُ

ومعنى هذه المرتبة؛ وجوب الإيمان بمشيئة الله الشاملة وقدرته النافذة؛ فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا حركة ولا سكون في السماوات ولا في الأرض إلا بمشيئته، فلا يكون في ملكه إلا ما يريد. والنصوص المصرحة بهذا الأصل المقررة له كثيرة وافرة (الأشقر، مرجع سابق، ص32).

فمن القرآن قوله ﷻ: ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ**﴾[القصص:68].

ومن السُّنَّةِ قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: (**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ**) (مسلم، الصحيح، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القوب كيف شاء، حديث 2654، ج4، ص2054).

رابعًا: الخَلْقُ

وهذه المرتبةُ تعني وجوب الإيمان بأن الله ﷻ خلقَ كلَّ شيءٍ في هذا الكونِ؛ خلقَ العبادَ وأفعالَهم، فلا يقعُ شيءٌ في هذا الكونِ إلاَّ وهو من خلقِهِ سبحانه لا يخرجُ عن ذلك شيءٌ (المحمود، مرجع سابق، ص76).

قال تعالى: ﴿**قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾[الصافات:95-96].

وقال رسول الله ﷺ: (**إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ**) (البخاري، خلق أفعال العباد، باب أفعال العباد، ص46).

المقصد الأوَّل: وَسَطيَّةُ عقيدةِ أهل السُّنَّة والجماعة في القضاءِ والقدَر

انقسمتْ هذه الأمَّةُ في القضاءِ والقدَر ثلاثَ طوائفَ؛ وَسَطًا وطرفين، وكان مَرَدُّ هذا الاِنقسامِ إلى مرجعيَّتهم في العِلْمِ بهذا الرُّكن من أركان الإيمان؛ فمن جعل نُصوص القرآن والسُّنَّة رائدَه؛ وهم أهل السُّنَّة والجماعة، فقد أصاب الحقَّ، ومن جعلَ تخمينات الظُّنون، وتقديرات المقاييس والعقول مرجعه؛ فقد ضلَّ وتحيَّر. قال ابنُ القيِّمِ رحمه الله (ت:751هـ): «ولما كان الكلام في هذا الباب نفيا وإثباتا موقوفا على الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله وخلقه وأمره؛ وأسعد الناس بالصواب فيه من تلقى ذلك من مشكاة الوحي المبين، ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوكين وتشكيكات المشككين وتكلفات

المتنطعين، واستمطر دِيَمَ الهدايةِ من كلمات أعلم الخلق برب العالمين؛ فإن كلماتِه الجوامعَ النوافعَ في هذا الباب وفي غيره، كفت وشفت، وجمعت وفرقت، وأوضحت وبينت، وحلت محل التفسير والبيان لما تضمنه القرآن» (ابن قيم الجوزية، مرجع سابق، ص3). فهذه هي الطَّائفة التي سلكت سبيل التَّوسُّط.

وأمَّا طائفتا الطَّرفين؛ فقد اتَّخذتا من العقلِ مرجعًا لهما في القدر، وجافتا نُصوص الكتاب والسنَّة، فانحرفتا فيه وتاهتا. قال السِّعديُّ رحمه الله (ت:1376هـ=1956م): «ولما ضاق تحقيق هذا المقام على قلوب كثير من الخلق؛ انحرفت هنا طائفتان من الناس:

طائفة يقال لهم الجبرية؛ غَلَوْا في إثبات القدر، وتوهَّمُوا أن العبد ليس له فعل حقيقة، وأنه لا يمكن أن يثبت للعبد عموم المشيئة، ولا يثبت له أيضًا عموم الاختيار.

والطائفة الأخرى: القَدَرِيَّةُ، قابلتْهم فشهِدَتْ وقوعَ أفعالِهم بقدرتِهم واختيارِهم، وتوهَّموا أنه لا يمكن مع ذلك أن يدخل ذلك في قضاء الله وقدره.

ولم تتسع قلوب الجبرية والقدرية للجمع بين الأمرين؛ فرد كل منهما قسمًا كبيرًا من نصوص الكتاب والسنة المؤيدة للقول الصحيح، وهدى الله أهل السنة والجماعة فآمنوا بجميع الكتاب والسنة» (السعدي، 1994م، ص102-103).

وسنأتي في هذا المقصدِ على التعريف بالطوائف الثلاث، وبيان معتقدها في القضاء والقدر، وكيف كان معتقدُ أهل السُّنَّة وَسَطًا بين تلك الأقوال، وذلك في المسائل الثَّلاثةِ الآتية:

1- المسألةُ الأولى: التَّعريفُ بأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ومُعتَقَدِهم في القضاءِ والقَدَرِ

أوَّلاً: التَّعريفُ بأهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ:

مُصطلحُ (أهل السُّنَّةِ والجماعةِ) مُصطلحٌ قديمٌ؛ ولعلَّ أوَّلَ ظُهورٍ له عِند الصَّحابةِ على لسان ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه (ت:68هـ)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ**﴾[آل عمران:106]، قال: «حِينَ تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ البِدْعَة وَالْفُرْقَةِ» (ابن كثير، 1992م، ج2، ص92). كما جاء من بعده عند التَّابعين، في كلام ابنِ سيرينَ رحمه الله (ت:110هـ)؛ إذ يقول: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ» (مسلم، مقدمة الصحيح، بابٌ في أن الإسناد من الدين، ج1، ص15).

ويُقصَدُ به عند (المؤلِّفين في الفِرَقِ): الفرقة النَّاجية من بين فِرَقِ الأمَّة الثلاثةِ والسَّبعين. قال الشَّهرستانيُّ رحمه الله (ت:548هـ): «والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة، والناجية أبدا من الفرق واحدة، إذ الحق من القضيتين المتقابلتين في واحدة، ولا يجوز أن تكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على شرائع

التقابل، إلا وأن تقتسما الصدق والكذب، فيكون الحق في إحداهما دون الأخرى، ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادين في أصول المعقولات بأنهما محقان صادقان، وإذا كان الحق في كل مسألة عقلية واحدا؛ فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة، وإنما عرفنا هذا بالسمع، وعنه أخبر التنزيل في قوله ﷻ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[الأعراف:181]، وأخبر النبي ﷺ: (ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة، والباقون هلكى. قيل: ومن الناجية؟ قال: أهل السنة والجماعة. قيل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي). وقال ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة)، وقال ﷺ:(لا تجتمع أمتي على ضلالة)» (الشهرستاني، دت، ج1، ص11). كما قال من قبلِهِ ابنُ حزمٍ رحمه الله (ت:456هـ): «وَأهل السّنة الَّذين نذكرهم أهل الْحق، وَمن عداهم فَأهل الْبِدْعَة؛ فَإِنَّهُم الصَّحَابَة رَضِي الله عَنْهُم، وكل من سلك نهجهم من خِيَار التَّابِعين رَحْمَة الله عَلَيْهِم، ثمَّ أَصْحَاب الحَدِيث وَمن اتبعهم من الْفُقَهَاء جيلاً فجيلاً إِلَى يَوْمنَا هَذَا، أَو من اقْتدى بهم من الْعَوام فِي شَرق الأَرْض وغربها، رَحْمَة الله عَلَيْهِم» (ابن حزم، دت، ج2، ص90).

ومُقتضى كونهم (أهل السُّنَّةِ) و(الجماعةِ) أنَّهم «هم المتمسكون بسُنَّة النَّبِيِّ ﷺ وأَصحابه ومَن تبعهم وسلكَ سبيلهم في الاعتقاد والقول والعمل، والذين استقاموا على الاتباع وجانبوا الابتداع، وهم باقون ظاهرون منصورون إلى يوم القيامة» (الأثري، 2002م، ص36).

ثانيًا: مُعتقدُ أهل السَّنَّةِ في القَضاءِ والقَدَرِ:

مِمَّن ذكر مُجمَلَ اعتقاد أهلِ السُّنَّةِ والجماعة في القضاءِ والقدَرِ، ابنُ تيميَّةَ رحمه الله (ت:728هـ) في (العقيدة الواسطيَّة) إذ يقول: «وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَهْلُ السُّنَّة وَالْجَمَاعَةِ (بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ). وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ، كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ.

فَالدَّرَجَةُ الْأُولَى: الْإِيمَانُ:

(1) بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ مَا الْخَلْقُ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا. وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِمْ، مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَرْزَاقِ وَالْآجَالِ.

(2) ثُمَّ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ. فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ؛ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ! قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. فَمَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، جَفَّتْ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَتْ الصُّحُفُ. كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾[الحج:70]. وَقَالَ: ﴿**مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾[الحديد:22]. وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا. فَقَدْ كَتَبَ

فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ. فَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ: اكْتُبْ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَهَذَا الْقَدَرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلَاةُ (الْقَدَرِيَّةِ) قَدِيمًا، وَمُنْكِرُوهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ.

وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ:

– مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ. وَهُوَ الْإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، مِنْ حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يُرِيدُ. وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ. فَمَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ.

وَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ. وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُقْسِطِينَ. وَيَرْضَى عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَلَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ، وَلَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ. وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ. وَالْعِبَادُ فَاعِلُونَ حَقِيقَةً، وَاللَّهُ خَالِقُ أَفْعَالِهِمْ. وَالْعَبْدُ هُوَ: الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ، وَالْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، وَالْمُصَلِّي وَالصَّائِمُ. وَلِلْعِبَادِ قُدْرَةٌ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَإِرَادَةٌ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ قُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿**لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾[التكوير:28- 29].

وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مِنَ الْقَدَرِ، يُكَذِّبُ بِهَا عَامَّةُ (الْقَدَرِيَّةِ)، الَّذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: (مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ). وَيَغْلُو فِيهَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، حَتَّى يَسْلُبُوا الْعَبْدَ قُدْرَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، وَيُخْرِجُونَ عَنْ أَفْعَالِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ؛ حِكَمَهَا وَمَصَالِحَهَا» (ابن تيمية، 1999م، ص104–109).

ثمَّ إنَّ ممَّا يُؤمنُ به أهلُ السُّنَّة والجماعةِ في هذا البابِ؛ أنَّ تقاديرَ الله ﷻ للأمورِ أربعةٌ: تقديرٌ أزليٌّ شاملٌ، وتقدير عُمريٌّ، وتقدير سنويٌّ، وتقديرٌ يوميٌّ.

– أمَّا التَّقديرُ العامُّ؛ فهو علمُ الله ﷻ في الأزل بجميع الكائنات وكتابته لها، ويدلُّ عليه حديث: (**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**) (مسلم، الصحيح، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، حديث 2653، ج4، ص2044).

– وأمَّا التَّقديرُ العُمْريُّ؛ فهو ما يُقدِّره الله ﷻ على العبد حين يستكملُ مئة وعشرين يومًا في بطن أمه، وهو ما يكون في عمره من الرزق والأجل والعمل، ومصيره من السَّعادة أو الشَّقاوة. ويدلُّ عليه حديث: (**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ:**

بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ) (البخاري، الصحيح، كتاب القدر، باب في القدر، حديث 6594، ج8، ص122. و: مسلم، الصحيح، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، حديث 2643، ج4، ص2036).

– وأمَّا التَّقديرُ السَّنَوِيُّ؛ فهو ما يُقَدِّرُه الله ﷻ كلَّ سنةٍ في ليلةِ القدر، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**﴾[الدخان:4]، وقوله سبحانه: ﴿**تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ**﴾[القدر:4]. والمعنى: أنَّه يُكتَب مِنْ أُمِّ الكتابِ في ليلة القدر ما يكون في السنة من موت أو حياة ورزق ومطر، حتى الحجاج يقال: يحج فلان، ويحج فلان.

– وأمَّا التَّقدير اليوميُّ؛ فيدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾[الرحمن:29]. فمِنْ شَأْنِهِ ﷻ في كلِّ يومٍ أَنْ يُجِيبَ دَاعِيًا، أَوْ يُعْطِيَ سَائِلًا أَوْ يَفُكَّ عَانِيًا، أَوْ يَشْفِيَ سَقِيمًا (الحمد، مرجع سابق، 69-71).

وهذه التَّقادير كلُّها راجعةٌ إلى التَّقدير الكلِّيِّ الأزليِّ، وهي كالتَّفصيل له؛ فالتَّقدير اليوميُّ تفصيلٌ للتَّقدير السَّنويِّ، والتقدير السنويُّ تفصيلٌ للتَّقدير العمريِّ، والتَّقدير العمريُّ تفصيلٌ للتَّقدير العامِّ الَّذي أمر الله القلم بكتابته في اللَّوح المحفوظ، وبذلك فسر ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[الجاثية:29] (الحكمي، 2002م، ص85).

2- المسألة الثَّانية: التعريفُ بالقَدَريَّةِ والجبْريَّةِ ومُعتَقَدهم في القضاء والقَدَرِ

مكثَ المسلمُون ردحًا من الزَّمن بعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ على سلامةِ المعتَقَدِ الَّذي تركهم عليه، والَّذي وصفه في قوله ﷺ: (**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**) (الألباني، السلسلة الصحيحة، حديث 937، ج2، ص610). ثمَّ بدأت البدعُ تظهر في عهدِ الصَّحابة وما بعده. قال الذَّهبيُّ رحمه الله (ت:748هـ): «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَدِينُهُم قَائِماً فِي خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَلَمَّا اسْتُشْهِدَ قُفْلُ بَابِ الفِتْنَةِ؛ عُمَرُ ﷺ وَانكسرَ البَابُ، قَامَ رُؤُوْسُ الشَّرِّ عَلَى الشَّهِيْدِ عُثْمَانَ حَتَّى ذُبِحَ صَبراً، وَتَفرَّقتِ الكَلِمَةُ، وَتَمَّتْ وَقعةُ الجَمَلِ، ثُمَّ وَقعَةُ صِفِّيْنَ، فَظَهَرَتِ الخَوَارِجُ، وَكَفَّرتْ سَادَةَ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ ظَهَرَتِ الرَّوَافِضُ وَالنَّوَاصِبُ.

وَفِي آخِرِ زَمَنِ الصَّحَابَةِ ظَهرتِ القَدَرِيَّةُ، ثُمَّ ظَهرتِ المعْتَزِلَةُ بِالبَصْرَةِ، وَالجَهْمِيَّةُ وَالمجسِّمَةُ بِخُرَاسَانَ فِي أَثْنَاء عَصرِ التَّابِعِيْنَ مَعَ ظُهورِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا إِلَى بَعْدِ المائَتَيْنِ، فَظَهَرَ المأْمُوْنُ الخَلِيْفَةُ – وَكَانَ ذَكِيّاً مُتَكَلِّماً، لَهُ نَظَرٌ فِي المعْقُوْلِ – فَاسْتجلَبَ كُتبَ الأَوَائِلِ، وَعَرَّبَ حِكمَةَ اليُونَانِ، وَقَامَ فِي ذَلِكَ وَقَعَدَ، وَخَبَّ وَوَضَعَ، وَرَفَعَتِ الجَهْمِيَّةُ وَالمعْتَزِلَةُ رُؤُوْسَهَا، بَلْ وَالشِّيْعَةُ، فَإِنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ، وَآلَ بِهِ الحَالُ أَنْ حَمَلَ الأُمَّةَ عَلَى القَوْلِ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَامتَحنَ العُلَمَاءَ، فَلَمْ يُمْهَلْ؛ وَهَلَكَ لِعَامِهِ، وَخَلَّى بَعْدَهُ شَرّاً وَبَلاَءً فِي الدِّيْنِ» (الذهبي، 1985م، ج11، ص236).

والمقصود بالتنبيه ههنا؛ أنَّ البدع العقديَّة المتعلِّقة بباب القَدَر بدأت تظهر في أواخر عهد الصحابة، فظهرت (القدريَّة)، ثمَّ ظهرت في أواخر عهد بني أميَّةَ (الجبريَّة) كردِّ فعلٍ على القدريَّةِ، وفيما يأتي بيانٌ لهتين الفرقتين ومعتقدهما في القضاء والقدر.

أوَّلاً: مَن هم القَدَريَّةُ وما مُعتقدُهم في القضاء والقَدَر؟

(القَدَريَّةُ) فِرقةٌ ظهرت في أواخرِ عهد الصَّحابةِ على يد معبدٍ الجُهنيِّ (ت:80هـ)، ومن بعده غيلان الدِّمشقيِّ (ت:105هـ) (الشهرستاني، مرجع سابق، ج1، ص28). وإنَّما سُمُّوا (قَدَريَّةً) لأنَّهم يُنكِرون القَدَرَ، ويزعمون أنَّ الأمرَ أُنُفٌ؛ أي يُنكرون علمَ اللهِ السَّابق بالأمور، وهؤلاء هم القدريَّة الأوائلُ الَّذين تبرَّأ منهم الصَّحابةُ، وكفَّرهم الأئمَّةُ؛ مالكٌ والشَّافعيُّ وأحمدُ وغيرُهم (المحمود، مرجع سابق، ص166). وإنَّما كان «مُنْكِرُ هَذِهِ الدَّرَجَةِ مِنَ الْقَدَرِ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ» (هراس، 1994م، ص224).

روى مسلمٌ في صحيحه، «عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ – أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ – فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: (فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي)، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ (لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ)» (مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام، حديث 8، ج1، ص36).

وهؤلاء القومُ من القَدَريَّة الأوائل المنكرين لعلم الله السَّابق، لم يعُدْ لهم وجود، وآل أمرُ متأخريهم إلى إنكار المشيئة ونسبةِ أفعالِ العبادِ إلى الله. قال النوويُّ رحمه الله (ت:676هـ): «وَأَنْكَرَتِ الْقَدَرِيَّةُ هَذَا، وَزَعَمَتْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يُقَدِّرْهَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عِلْمُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا، وَأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةُ الْعِلْمِ أَيْ إِنَّمَا يَعْلَمُهَا سُبْحَانَهُ بَعْدَ وُقُوعِهَا، وَكَذَبُوا عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَجَلَّ عَنْ أَقْوَالِهِمُ الْبَاطِلَةِ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ الْقَدَرَ، قَالَ أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: وَقَدِ انْقَرَضَتِ الْقَدَرِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ الشَّنِيعِ الْبَاطِلِ، وَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ، وَصَارَتِ الْقَدَرِيَّةُ فِي الْأَزْمَانِ الْمُتَأَخِّرَةِ تَعْتَقِدُ إِثْبَاتَ الْقَدَرِ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ الْخَيْرُ مِنَ اللَّهِ وَالشَّرُّ مِنْ غَيْرِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ» (النووي، 1972م، ج1، ص154).

والَّذين خلفوا القدرية الأولى في هذا هم المعتزلة أتباعُ واصل بن عطاء (ت:131هـ) وعمرو بن عُبيدٍ (ت:144هـ) وأضرابهما؛ وهم القدريَّة الثَّانية، وقولهم في القدر: أنَّ العبد مستقلٌّ بعمله في الإرادة والقُدرة، وليس لمشيئة الله تعالى وقدرته في ذلك أثر، وأنَّ العِبادَ هم الخالقون لأفعالهم، وأنَّ الذُّنوب والمعاصي تحدث بغيرِ مشيئةِ الله. قال البغداديُّ رحمه الله (ت:429هـ) – وهو يعدد أقوال هذه الفرقة –: «وَمِنْهَا قَوْلهم جَمِيعًا: بِأَن الله تَعَالَى غيرُ خَالِقٍ لأكسابِ النَّاسِ، وَلَا لشيءٍ من أَعمال الْحَيَوَانَات، وَقد زَعَمُوا أَنَّ النَّاس هم الَّذين يُقَدِّرُونَ أكسابهم، وأنه لَيْسَ لله ﷻ في أكسابهم وَلَا فِي أعمالِ سَائِرِ الْحَيَوَانَات صنعٌ وَلَا تَقْدِير، وَلأَجل هَذَا القَوْل سماهم الْمُسلمُونَ قَدَرِيَّةً» (البغدادي، 1977م، ص94).

وقد زادَ ابن الأثيرِ رحمه الله (ت:606هـ) سببَ تسمية (القدريَّة) بذلك بيانًا حين قال: «وسُمُّوا بذلك، لأنهم أثبتوا للعبد قدرةً توجِد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى، ونَفَوْا أن تكون الأشياء بقدر الله وقضائه، وهؤلاء مع ضلالتهم يضيفون هذا الاسم إلى مخالفيهم من أهل الهدى، فيقولون: أنتم القدرية، حين تجعلون الأشياء جاريةً بقدرٍ من الله، وأنكم أولى بهذا الاسم منا، وهذا الحديث يبطل ما قالوا، فإنه ﷺ قال: (القدرية مجوس هذا الأمة)، ومعنى ذلك: أنهم لمشابهتهم المجوس في مذهبهم، وقولهم بالأصلين وهما النور والظلمة؛ فإن المجوس يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، فصاروا بذلك ثنوية، وكذلك القدرية لما أضافوا الخير إلى الله، والشر إلى العبيد، أثبتوا قادرَيْن خالِقَيْن للأفعال كما أثبتَ المجوس، فأشبهوهم، وليس كذلك غير القدرية، فإن مذهبهم أن الله تعالى خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بخلقه ومشيئته، فالأمران معاً مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى العباد مباشرة واكتساباً» (ابن الأثير، 1972م، ج10، ص128).

وأمَّا شُبهةُ تنصُّلِهم من التَّسمِّي بالقَدَريَّة؛ وأنَّهم يُنكرون القَدَرَ، فكيف يُنسَبُون إليه؟ فقد ردَّها قديمًا ابنُ قتيبةَ رحمه الله (ت:276هـ) في (غريب الحديث) فقال: «وَقد كَانَ فريق مِنْهُم يَزْعمُونَ أَن هَذَا الِاسْم لَا يلْزمهُم باللغة، وَإِنَّمَا يلْزم غيرَهم، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِك أَنه يُدَّعَى عَلَيْهِم أَنهم يَقُولُونَ: (لَا قدر)، فَكيف ينسبون إِلَى مَا يجحدون؟ وَهَذَا تمويه من المحتجِّ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُم لأَنهم يضيفون إِلَى أنفسهم الْقدرَ، وَغَيرُهم يَجعله لله ﷻ دون نَفسه، ومدعي الشَّيْء لنَفسِهِ أَحْرَى بِأَن يُنْسَب إِلَى ذَلِك الشَّيْء مِمَّن جَعَلَه لغيره» (ابن قتيبة، 1977م، ج1، ص255).

ثانيًا: مَن هُمُ الجَبْريَّةُ وما مُعتقدُهم في القضاءِ والقَدَر؟

في مُقابلِ (القَدَريَّة) المفرِّطين في إثباتِ القَدَر والإيمان به؛ ظهرتْ طائفةٌ أخرى «يُقَالُ لَهَا: الْجَبْرِيَّةُ، وَهَؤُلَاءِ غَلَوا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ، حَتَّى أَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ لِلْعَبْدِ فِعْلٌ حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ فِي زَعْمِهِمْ لَا حُرِّيَّةَ لَهُ، وَلَا اخْتِيَارَ، وَلَا فِعْلَ؛ كَالرِّيشَةِ فِي مهبِّ الرِّيَاحِ، وَإِنَّمَا تُسْنَدُ الْأَفْعَالُ إِلَيْهِ مَجَازًا، فَيُقَالُ: صَلَّى، وَصَامَ،

وَقَتَلَ، وَسَرَقَ؛ كَمَا يُقَالُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَجَرَتِ الرِّيحُ، وَنَزَلَ الْمَطَرُ، فَاتَّهَمُوا رَبَّهُمْ بِالظُّلْمِ وَتَكْلِيفِ الْعِبَادِ بِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَمُجَازَاتِهِمْ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَاتَّهَمُوهُ بِالْعَبَثِ فِي تَكْلِيفِ الْعِبَادِ، وَأَبْطَلُوا الْحِكْمَةَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» (هراس، مرجع سابق، ص230).

قال ابنُ قتيبةَ رحمه الله (ت:276هـ) في بيان سبب ظهور هذه الفرقة: «ولما رأى قومٌ من أهلِ الإثباتِ إفراطَ هؤلاءِ في القدر، وكثر بينهم التنازع؛ حملهم البغض لهم واللجاج على أن قابلوا غلوهم بغلوٍّ، وعارضوا إفراطهم بإفراط، فقالوا بمذهب جهم في الجبر المحض؛ وجعلوا العبد المأمور المنهي المكلف لا يستطيع من الخير والشر شيئاً على الحقيقة، ولا يفعل شيئاً على الصِّحَّةِ، وذهبوا إلى أن كل فعل ينسب إليه؛ فإنما ينسب إليه على المجاز، كما يقال في الموات: مال الحائط، وإنما يُرَاد: أُمِيل، وذَهَب البردُ، وإنما ذُهِب به. وكلا الفريقين غالطٌ، وعن سواء الحقِّ حائدٌ» (ابن قتيبة، 1991م، ص30).

واشتقاقُ تسميتهم من (الجَبْرِ والإجبارِ) بمعنى الإكراه. قال الجوهريُّ رحمه الله (ت:393هـ): «وأَجْبَرْتُهُ على الأمر: أكرهته عليه. وأجبرته أيضاً: نَسَبْته إلى الجَبْر، كما تقول أكفرته، إذا نسبتَه إلى الكفر [...] والجبر: خلاف القدر. قال أبو عبيد: هو كلام مولد. والجَبَرِية بالتحريك: خلاف القَدَرِيَّةِ» (الجوهري، 1987م، ج2، 607-608).

والمعنى: نفي الفعل عن العباد ونسبته إلى الله ﷻ؛ أي أنَّ الله ﷻ يُجبِرُ عبادَهُ على أفعالهم، فهم مُجبَرُونَ عليها لا دورَ لهم فيها، إلاَّ كالورقة في مهبِّ الرِّيح (المحمود، مرجع سابق، ص200).

وهذا معنًى شنيعٌ استعظمهُ السَّلف وأنكروه، بل لم يجرؤوا على التَّكلُّمِ به وتداوله. روى الخلاَّلُ رحمه الله (ت:311هـ) في (السُّنَّة)، «حدَّثَنَا بَقِيَّةُ، قَالَ: سَأَلْتُ الزُّبَيْدِيَّ وَالْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الْجَبْرِ؟، فَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَمْرُ اللَّهِ أَعْظَمُ، وَقُدْرَتُهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُجْبِرَ أَوْ يَعْضِلَ، وَلَكِنْ يَقْضِي وَيُقَدِّرُ وَيَخْلُقُ وَيَجْبِلُ عَبْدَهُ عَلَى مَا أَحَبَّهُ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَا أَعْرِفُ لِلْجَبْرِ أَصْلًا مِنَ الْقُرْآنِ وَلَا السُّنَّةِ، فَأَهَابُ أَنْ أَقُولَ ذَلِكَ، وَلَكِنِ الْقَضَاءَ وَالْقَدَرِ وَالْخَلْقَ وَالْجَبْلَ، فَهَذَا يُعْرَفُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ» (الخلال، 1989م، ج3، ص555).

وقدِ اشتهرَ القولُ بالجبرِ عند الجهميَّة؛ أتباعِ جهمِ بن صفوان (ت:128هـ)، الَّذي أخذه بدوره عن أستاذه الجعدِ بن درهمٍ (ت:118هـ)، ولكنَّه اشتهرَ عند التِّلميذِ بالدَّعوة إليه والمناظرة عنه، فنُسِبَ إليه (ابن كثير، 2003م، ج13، ص148).

3- المسألةُ الثَّالثةُ: كيفَ كانَ مُعتَقَدُ أهلُ السُّنَّةِ في القَدر وَسَطًا بين مُعتَقداتِ الفِرَقِ؟

عقيدةُ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ، هي العقيدةُ الوَسطُ بين جميع طوائف الأمَّة؛ لأنَّها العقيدة الحقُّ الَّتي حكمَ النبيُّ ﷺ بنجاة أصحابها في قوله ﷺ: (**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقُوا عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً،**

وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، فَقِيلَ لَهُ: مَا الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي** (الحاكم، المستدرك، كتاب العلم، حديث 444، ج1، ص218).

قال ابنُ تيميَّةَ رحمه الله (ت:728هـ): «بَلْ هُمُ الْوَسَطُ فِي فِرَقِ الْأُمَّةِ، كَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الْوَسَطُ فِي الْأُمَمِ؛ فَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ (الْجَهْمِيَّةِ)، وَبَيْنَ أَهْلِ التَّمْثِيلِ (الْمُشَبِّهَةِ). وَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ (الْقَدَرِيَّةِ)، (وَالْجَبْرِيَّةِ). وَفِي بَابِ وَعِيدِ اللَّهِ بَيْنَ (الْمُرْجِئَةِ)، وَبَيْنَ (الْوَعِيدِيَّةِ) مِنَ (الْقَدَرِيَّةِ) وَغَيْرِهِمْ. وَفِي بَابِ الْإِيمَانِ وَالدِّينِ بَيْنَ (الْحَرُورِيَّةِ) وَ(الْمُعْتَزِلَةِ)، وَبَيْنَ (الْمُرْجِئَةِ) وَ(الْجَهْمِيَّةِ). وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ (الرَّوَافِضِ)، وَبَيْنَ (الْخَوَارِجِ)» (ابن تيمية، مرجع سابق، ص82).

والمقصُودُ في هذا المقام، بيانُ توسُّطِ مُعتقدِ أهل السُّنَّةِ في مسألة (القَدَرِ) على الخُصُوصِ، فنقول:

سبق وأنْ قرَّرنا أنَّ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ «الإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وكلُّ ذلك قد قدره الله ربنا، ومقاديرُ الأمورِ بيده، ومصدرُها عن قضائِه، عَلِمَ كلَّ شيءٍ قبلَ كونِه فجرَى علَى قَدَرِهِ، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به؛ (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)، يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره من شقي أو سعيد، تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، أو يكونَ خالقٌ لشيء إلا هو، ربُّ العبادِ وربُّ أعمالِهم، والمقَدِّرُ لحركاتِهم وآجَالِهِمْ» (القيرواني، دت، ص6).

وبذلك يتبيَّنُ أنَّ أكبرَ مسألةٍ تُظهرُ توسُّطَ أهل السُّنَّةِ والجماعة في (قضيَّة القضاء والقدر)؛ هي (مسألة أفعال العباد)؛ إذِ اختلف النَّاسُ فيها؛ هَلْ هِيَ مقدورةٌ لِلرَّبِّ أَمْ لَا؟ على ثلاثة طوائفَ:

فَقَالَ جهمٌ وَأَتْبَاعُهُ وَهُمُ الْجَبْرِيَّةُ: إِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ مقدورٌ للرَّب لَا لِلْعَبْدِ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُمُ الْقَدَرِيَّةُ؛ أَيْ نُفَاةُ الْقَدَرِ: إِنَّ الرَّبَّ لَا يَقْدِرُ عَلَى عَيْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ.

وَقَالَ أَهْلُ الحَقِّ: أَفْعَالُ الْعِبَادِ بِهَا صَارُوا مُطِيعِينَ وَعُصَاةً، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْحَقُّ سُبْحَانَهُ منفردٌ بِخَلْقِ الْمَخْلُوقَاتِ، لَا خَالِقَ لَهَا سِوَاهُ.

فَالْجَبْرِيَّةُ غلَوْا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ، فنَفَوْا فِعْلَ الْعَبْدِ أَصْلًا.

وَالْمُعْتَزِلَةُ نُفَاةُ الْقَدَرِ جَعَلُوا الْعِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ اللَّهِ، وَلِهَذَا كَانُوا مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَهَدَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَهْلَ السُّنَّةِ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صراطٍ مستقيمٍ، فَقَالُوا: الْعِبَادُ فَاعِلُونَ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ أَفْعَالِهِمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾[الصافات:96] (هراس، مرجع سابق، ص187-188).

– وشُبهة الجهميَّة في قولهم بالجبرِ آتيةٌ من كونِهم آمنوا بأن الله خالق كل شيء، وزعموا أن كل شيء خَلَقَهُ وأوجده؛ فقد أحبَّهُ ورَضِيَهُ. (وبذلك عظَّموا جانب الإرادة الكونيَّة).

– وشُبهة المعتزلة في نفيهم للقدرِ أنَّهم قالوا: إن الله لا يريد الكفر والذنوب والمعاصي ولا يحبها ولا يرضاها، فكيف نقول إنه خلق أفعال العباد؟ وفيها الكفر والذنوب والمعاصي. (وبذلك عظَّمُوا جانبَ الإرادةِ الشَّرعيَّةِ).

وأهل السنة والجماعة أبصروا الحقيقة كلها، فآمنوا بالحق الذي عند كل واحد من الفريقين، ونفوا الباطل الذي تَلَبَّسَ به كل واحد منهما. فهم يقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي (قدراً)؛ فهو لا يُرِيدُها، بمعنى لا يحبُّها ولا يرضاها ولا يأمر بها (شَرعًا)، بل يُبْغِضُها وينهى عنها.

والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان:

إرادة قدرية خَلْقِيَّة، وإرادة دينيَّة شرعيّةٌ؛ فالإرادة الشرعية: هي المتضمنة المحبة والرضا، والكونية هي: المشيئة الشاملة لجميع الموجودات.

1– الإرادة الشَّرعيَّة: كقوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[البقرة: 185]، وقوله: ﴿**مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ**﴾[المائدة:6]، وقوله: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[النساء:26].

وهذا النوع من الإرادة لا يستلزم وقوع المراد، وهي تدل دلالة واضحة على أنه لا يحب الذنوب والمعاصي والضلال والكفر، ولا يأمر بها ولا يرضاها، وإن كان شاءَها خلقاً وإيجاداً، وأنه يحب ما يتعلق بالأمور الدينية ويرضاها ويثيبُ عليها أصحابها ويدخلهم الجنَّةَ، ثمَّ العبادُ قد يُطيعُون وقد يَعْصون.

2– الإرادة الكونية القدرية: وهي الإرادة الشاملة لجميع الموجودات، التي يقال فيها: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وهذه الإرادة مثل قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا**﴾[الأنعام:125]، وقوله: ﴿**وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ**﴾[هود:34].

وهذه الإرادة إرادة شاملة لا يخرج عنها أحد من الكائنات، فكل الحوادث الكونية داخلة في مراد الله ومشيئته هذه، وهذه يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر، وأهل الجنة وأهل النار، وأولياء الله وأعداؤه، وأهل طاعته الذين يحبهم ويحبونه، ويصلي عليهم هو وملائكته، وأهل معصيته الذين يبغضهم ويمقتهم ويلعنهم اللاعنون. وهذه الإرادة تستلزمُ وُقوعَ المرادِ حتمًا.

وأهل السنة والجماعة الذين فقهوا دين الله حَقَّ الفقه، ولم يضربوا كتاب الله بعضه ببعض، علموا أنَّ أحكام الله في خلقه تجري على وفق هاتين الإرادتين، فمن نظر إلى الأعمال الصادرة عن العباد بهاتين العينين كان بصيراً، ومن نظر إلى الشرع دون القدر، أو نظر إلى القدر دون الشرع كان أعور (الأشقر، مرجعٌ سابق، ص105-108).

المقصد الثَّاني: أثر وسطيَّة مُعتقد أهل السُّنَّة في القضاء والقدر في حِفظِ عقلِ العبدِ المُؤمن وراحة نفسِهِ

لا ريبَ أنَّ الإيمانَ بالقضاءِ والقَدَرِ من أركان الإيمانِ الَّتي لها آثارُها الطيِّبة على العبدِ المؤمن في الدُّنيا والأخرى، وهو جزءٌ من موعودِ الله ﷻ له في قوله ﷻ: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[النحل:97]؛ والحياةُ الطَّيِّبة المذكورة في الآيةِ، تشملُ – على ما ذكرَ أهلُ التَّفسيرِ –: الرِّزق الحلالَ الطيِّبَ، والقناعةَ، والسَّعادةَ، والعملَ بالطَّاعةِ والانشراحَ لها في الدُّنيا. كما تشملُ طِيبَ الحياةِ في الجنَّةِ في الآخرةِ (ابن كثير، مرجعٌ سابق، ج4، ص601).

لكنَّ هذهِ الآثارَ الطَّيِّبةَ؛ لا تتحقَّقُ إلاَّ لمن كان سليمَ المعتقَدِ، ثابتًا على ما كان رسُول الله ﷺ الَّذي قال: (**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**) (أحمد، المسند، مسند الشاميين، حديث العرباض، حديث 17142، ج28، ص367). وبيانُ هذا في المسائل الآتية:

1- المسألةُ الأولى: توقُّفُ تحقيق ثمارِ الإيمانِ بالقَضاءِ والقَدَرِ على الاِعتقادِ الصَّحيحِ

تحقيقُ ثمارِ الإيمانِ بالقضاءِ والقدرِ؛ الأخرويَّةِ والدُّنيويَّة متوقِّفٌ على الاِعتقادِ الصَّحيحِ الَّذي كان عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه، لا على ما حدَثَ بعده من البدعِ والضَّلالات.

– أمَّا في الآخرةِ؛ فلأنَّ النبيَّ ﷺ إنَّما شهِدَ – في حديث الافتراق – بالنَّجاة لفرقة واحدةٍ؛ وهي الَّتي اتبَّعت ما كان عليه هو ﷺ ذلك اليوم وأصحابُهُ، كما في قوله ﷺ: (**وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، فَقِيلَ لَهُ: مَا الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**) (الحاكم، المستدرك، كتاب العلم، حديث 444، ج1، ص218).

– وأمَّا في الدُّنيا؛ فلأنَّ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ همُ الَّذين سلكُوا المنهجَ الصَّحيحَ في مُعالجةِ مسألة (القضاءِ والقَدَرِ)؛ إذ «سَبِيلُ مَعْرِفَةِ هَذَا الْبَابِ التَّوْقِيفُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دُونَ مَحْضِ الْقِيَاسِ وَالْعَقْلِ، فَمَنْ عَدَلَ عَنِ التَّوْقِيفِ فِيهِ؛ ضَلَّ وَتَاهَ فِي بِحَارِ الْحِيرَةِ، وَلَمْ يَبْلُغْ شِفَاءَ الْعَيْنِ وَلَا مَا يَطْمَئِنُّ بِهِ الْقَلْبُ، لِأَنَّ الْقَدَرَ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللَّهِ تَعَالَى؛ اخْتُصَّ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ بِهِ وَضَرَبَ دُونَهُ الْأَسْتَارَ، وَحَجَبَهُ عَنْ عُقُولِ

الْخَلْقِ وَمَعَارِفِهِمْ لِمَا عَلِمَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ، فَلَمْ يَعْلَمْهُ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ وَلَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ» (ابن حجر، مرجع سابق، ج11، ص477). وهذا هو المنهجُ الَّذي يُنتظرُ أن يُثمرَ القناعةَ العقليَّة والرَّاحة النَّفسيَّة.

وقد مرَّ بنا خلالَ هذا البحث الوجيزِ عرضٌ مُقتَضبٌ لمعتقَدِ أهل السُّنَّة والجماعةِ في القضاءِ والقدرِ، لا نكادُ نتناولُ جُزئيَّةً من جُزئيَّاته؛ إلاَّ ولها دليلٌ من الكتاب والسُّنَّةِ، فيما آراءُ غيرهم من (القَدَريَّةِ والجبريَّةِ) كلُّها تخرُّصاتٌ وظنونٌ، وتخبُّطاتٌ وأوهامٌ، أنتجتْها المنهجيَّة الخطأُ في التَّعامُلِ مع قضيَّةٍ عقديَّةٍ حسَّاسةٍ كعقيدةِ القضاء والقَدَرِ، ويكفيكَ نظرةٌ عجلى في كتُبِ المقالاتِ والفِرَقِ؛ كـ(مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعريِّ (ت:324هـ)، أو (الفرق بين الفرق) لعبد القاهر البغداديِّ (ت:429هـ)، أو (الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل) لابن حزمٍ (ت:456هـ)، أو (الملل والنِّحَل) للشَّهرستانيِّ (ت:548هـ رحم الله الجميع، لِتُدركَ حجم التَّضارُبِ في الأقوال، والتَّناقُضَ في الأفهام، مصداقَ قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾[النساء:82].

2– المسألةُ الثَّانية: أثرُ الإيمانِ بالقَضاءِ والقَدَر في حفظ عقلِ العبدِ المُؤمِنِ

سأركِّزُ في هذه المسألة على بيان أثرين من آثارِ وسطيَّة معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الجانب العقليِّ للعبد المؤمن، وهما إجمالاً: حفظُ العقل عن الخوض في غير مجاله، وصيانةُ العقل من التَّناقُض. وتفصيلهما على النَّحو الآتي:

– أوَّلاً: حِفظُ العقل عن الخوضِ في غيرِ مجاله:

القضاءُ والقَدَرُ –كما أسلفنا–، سِرُّ اللهِ ﷻ في هذا الكون، وهو من علمِ الغيبِ الَّذي يجبُ على العبد الإيمانُ به والتَّسليمُ له؛ إذ أوَّلُ صفةٍ وصفَ اللهُ ﷻ بها المتَّقين في كتابه الكريم، إيمانهم بالغيب؛ ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾[البقرة:2–3]، والغيبُ يُؤْمَنُ به ولا يُناقشُ بالعقلِ؛ لأنَّه ليس مَجَالَه. قال الطَّحاويُّ رحمه الله (ت:321هـ): «وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وسُلَّم الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ:﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾[الأنبياء:23]» (ابن أبي العز، 1998، ص225). كما أكَّدَ هذا المعنى مِنْ بعدهِ الآجرِّيُّ رحمه الله (ت:360هـ) في (الشَّريعة) فقال: «لَا يَحْسُنُ بِالْمُسْلِمِينَ التَّنْقِيرُ وَالْبَحْثُ عَنِ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّ الْقَدَرَ سِرٌّ مِنْ سِرِّ اللَّهِ ﷻ، بَلِ الْإِيمَانُ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَاجِبٌ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ، ثُمَّ لَا يَأْمَنُ الْعَبْدُ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْقَدَرِ فَيُكَذِّبُ بِمَقَادِيرِ اللَّهِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْعِبَادِ، فَيَضِلُّ عَنْ طَرِيقِ الحقِّ» (الآجريُّ، 1999، ج2، ص702).

وقد يقول قائلٌ: هذا حَجْرٌ على العقل الإنسانيِّ الَّذي ميَّز الله ﷻ به الإنسان على غيره من المخلوقات، وكان مناطَ التَّكليف. والَّذي يُجابُ به: أنَّ هذا هو عينُ الصيانة للعقل من أن تُبَدَّدَ قواه في غير المجال الذي تحسن التفكير فيه، إنَّه صيانةٌ للعقلِ الإنسانيِّ من العمل في غير المجال الذي يحسنه ويبدع فيه.

لقد وضع دينُ الإسلام العظيم بين يدي الإنسان معالم الإيمان بالقدر، فالإيمان بالقدر يقوم على أن الله علم كلَّ ما هو كائن وكتبه وشاءَه وخلقه، واستيعاب العقل الإنساني لهذه الحقائق سهل ميسور، ليس فيه صعوبة، ولا غموض ولا تعقيد، أما البحث في سر القدر والغوص في أعماقه؛ فإنه يبدد الطاقة العقلية ويهدرها، إنّ البحث في كيفية العلم والكتابة والمشيئة والخلق، بحث في كيفية صفات الله، وكيف تعمل هذه الصفات، وهذا أمر محجوب علمه عن البشر، وهو غيب يجب الإيمان به، ولا يجوز السؤال عن كنهه، والباحث فيه كالباحث عن كيفية استواء الله على عرشه، يقال له: هذه الصفات التي يقوم عليها القدر معناها معلوم، وكيفيتها مجهولة، والإيمان بها واجب، والسؤال عن كيفيتها بدعةٌ (الأشقر، مرجع سابق، ص47). قال الإمام أحمدُ رحمه الله (ت:241هـ): «وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ [...] الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالْإِيمَانُ بِهَا لَا يُقَالُ لِمَ وَلَا كَيْفَ، إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِمَ لَهُ، فَعَلَيْهِ الْإِيمَانَ بِهِ وَالتَّسْلِيمَ لَهُ، مِثْلُ حَدِيثِ الصَّادِقِ وَالْمَصْدُوقِ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقَدَرِ» (اللالكائي، 2003م، ج1، ص176).

– ثانيًا: صيانة العقل من التَّناقُضِ

ممَّا يضمنُهُ معتقدُ أهل السُّنَّة والجماعةِ في القضاءِ والقَدَرِ؛ تخليصُ العقل الإنسانيِّ من التَّناقضِ والاختلافِ الَّذي وقعَ فيه غيرُهم من فِرَقِ القَدَريَّة والجبريَّة؛ فضربوا لأجله نصوص القرآن والسُّنَّة بعضها ببعضٍ، وآمنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ، وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّة للحقِّ بإذنه؛ فحملوا كتاب الله ﷻ على أحسنِ المحاملِ، وجمعوا بين الآيات الَّتي ضربَ غيرُهم بعضَها ببعضٍ، ووفَّقُوا بينها، فإذا هي ناصعةُ البيان، تنبئُ أنَّها صدَرتْ من مِشكاةٍ واحدةٍ، ﴿**مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾[هود:1].

– فالقَدَريَّةُ من المعتزلةِ وغيرهم، ومُقابلُهم فريقُ الجبريَّة من الجهميَّة وأضرابهم؛ لم يُفرِّقُوا بين الإرادة الكونيَّة؛ التي بمعنى التَّقدير والخلق، وبين الإرادة الشَّرعيَّة؛ الَّتي بمعنى المحبَّة والرِّضى، «وَمَنْشَأُ الضَّلَالِ: مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَبَيْنَ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، فَسَوَّى بَيْنَهُمَا الْجَبْرِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا؛ فَقَالَتِ الْجَبْرِيَّةُ: الْكَوْنُ كُلُّهُ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، فَيَكُونُ مَحْبُوبًا مَرْضِيًّا، وَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ النُّفَاةُ: لَيْسَتِ الْمَعَاصِي مَحْبُوبَةً لِلَّهِ وَلَا مَرْضِيَّةً لَهُ، فَلَيْسَتْ مُقَدَّرَةً وَلَا مَقْضِيَّةً، فَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ وَخَلْقِهِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَشِيئَةِ وَالْمَحَبَّةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْفِطْرَةُ الصَّحِيحَةُ» (ابن أبي العز، مرجع سابق، ص228).

فالكفرُ والمعاصي، والفسادُ والضَّلال، واقع بتقدير الله ﷻ؛ أيْ أنَّ ﷻ قضاه وأذِن فيه كونًا؛ فإنَّه لا يقع في ملكه إلاَّ ما يشاء. قال تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[القمر:49]، وقال: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**﴾[السجدة:13]، وقال: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾[يونس:99]، وقال: ﴿**مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[الأنعام:39]، وهذه الآياتُ كلُّها في المشيئة الكونيَّة؛ وهي حُججٌ على القدريَّةِ من المعتزلة وغيرهم، في أنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ، ولا يقعُ في ملكه سبحانه من خير أو شرٍّ أو طاعة أو معصية أو كفرٍ أو إيمانٍ إلاَّ بإذنه.

ومن طريفِ ما يُروى في هذا؛ «إِنَّ بَعْضَ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ أُحْضِرَ لِلْمُنَاظَرَةِ مَعَ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَلَمَّا جَلَسَ الْمُعْتَزِلِيُّ قَالَ: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الْفَحْشَاءِ، فَقَالَ السُّنِّيُّ: سُبْحَانَ مَنْ لَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ، فَقَالَ الْمُعْتَزِلِيُّ: أَيَشَاءُ رَبُّنَا أَنْ يُعْصَى؟ فَقَالَ السُّنِّيُّ: أَفَيُعْصَى رَبُّنَا قَهْرًا؟ فَقَالَ الْمُعْتَزِلِيُّ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى، وَقَضَى عَلَيَّ بِالرَّدَى، أَحْسَنَ إِلَيَّ أَوْ أَسَاءَ؟ فَقَالَ السُّنِّيُّ: إِنْ كَانَ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَكَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَإِنْ كَانَ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَهُ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ، فَانْقَطَعَ» (ابن حجر، مرجع سابق، ج13، ص451).

ثُمَّ النَّوعُ الثَّاني من المشيئة؛ المشيئة الشَّرعيَّة؛ وهي الَّتي بمعنى المحبَّة والرِّضا، من مثل قوله ﷻ: ﴿**وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ**﴾[البقرة:205]، وقوله: ﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾[الزمر:7]، وَقَالَ تَعَالَى عَقِيبَ مَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الشِّرْكِ وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَالْكِبْرِ: ﴿**كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا**﴾[الإسراء:38]. وقولِ النبيِّ ﷺ: (**إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ**) (البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة، باب قوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافا)، حديث1477، ج2، ص124).

وبعضُ هذه الأمور؛ كالفسادِ والكُفرِ والظلم والفواحشِ، حاصلٌ موجودٌ في الواقع؛ فهل معنى ذلك أنَّ اللَّه ﷻ يرضاه ويُحبُّه كما تزعم (الجبريَّة)، أم أنَّهُ حاصلٌ بغير مشيئته وتقديره كما تزعم (القَدَرِيَّة)؟ كلا الأمرين باطلٌ مُتهافتٌ، والحقُّ فيما أسلفنا من النُّصوص الشَّرعيَّةِ المفرِّقة بين المشيئة الكونيَّة والمشيئة الشَّرعيَّة، فالله ﷻ قضاه وقدَّرهُ مشيئَةً وكونًا، ولكنَّه لا يُحبُّه ولا يرضاه دينًا وشرعًا، وبذلك تضمنُ سلامة العقل من التَّناقض، وضرب نصوص الشَّرع بعضها ببعضٍ.

3– المسألةُ الثَّالثةُ: أثرُ الإيمانِ بالقَضاءِ والقَدَر في الارتياحِ النَّفسيِّ للعبدِ المُؤمِنِ

كما أنَّ للإيمان بالقضاءِ والقَدَرِ آثارًا جليلةً في حفظِ عقلِ العبد المؤمنِ؛ فإنَّ له كذلك آثارً طيِّبةً كثيرةً في راحته النَّفسيَّة؛ وسأقتصرُ لِضيقِ المقامِ على خمسةٍ منها:

– **التَّوازُنُ النَّفسيُّ**: والمقصودُ به الاستقامة على منهج سواء في السراء والضراء؛ إذ الإنسانُ ضعيفٌ؛ تُطغيه النِّعمة، وتُخوِّفُه وتُجزعه المصيبة. قال تعالى: ﴿**إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا**﴾[المعارج:19-21]، والإيمان بالقدر يجعل الإنسان يمضي في حياته على منهج سواء، لا تبطره النعمة، ولا تُيْئِسه المصيبة.

فهو يعلم أن كل ما أصابه من نعم وحسنات من الله، لا بذكائه وحسن تدبيره، ﴿**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾[النحل:53]. ولا يكون حاله حال قارون الذي بغى على قومه، واستطال عليهم بما أعطاه الله من كنوز وأموال و﴿**قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي**﴾[القصص:78].

وكذلك في المقابلِ؛ إذا أصاب العبدَ الضَّرَّاءُ والبلاء، علم أن هذا بتقدير اللهِ ابتلاءً منه، فلا يجزعُ ولا ييأسُ، بل يصبرُ ويحتسبُ، ويُوقنُ أنَّه ﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾[الحديد:22] (الأشقر، مرجع سابق، ص110-111).

وإلى هذا التَّوازن النَّفسيِّ المطلوب، أشار ربُّنا المعبود، في قوله: ﴿**لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾[الحديد:23].

– **طُمأنينة النَّفس وهدُوء القلب وهدايته**: من الآثار الطيِّبة للإيمان بالقضاءِ والقَدَرِ كذلك؛ طُمأنينة النَّفسِ وهدوء القلبِ وهدايته خاصَّةً عند حدوث المصائب. قال ربُّنا ﷻ: ﴿**مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ**﴾[التغابن:11]، ومعنى هداية قلبه؛ أن يُوفَّقَ للاسترجاع عند المصيبة، وأن يُهدَى قَلْبُهُ لِلْيَقِينِ، فَيَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ. فَ«عَنْ أَبِي ظِبْيان قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَلْقَمَةَ فَقُرِئَ عِنْدَهُ هَذِهِ الْآيَةُ: (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ) فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ» (ابن كثير، مرجع سابق، ج8، ص138).

وقد وردتْ هذه الآية في قراءةٍ شاذَّة: (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدَأْ قَلْبُهُ) مهموزًا، وتُنسبُ إلى عكرمة وعمرو بن دينار رحمهما الله، ومعناها: يطمئن قلبه، كما في قوله تعالى: ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْأِيمَانِ**﴾[النحل:106] (ابن جنِّي، 1999م، ج2، ص323).

وبالجمع بين القراءتين؛ فإنَّ التَّسليمَ بالقضاء يُثمرُ الهداية والهدوء والطُّمأنينة جميعًا.

– **غِنى النَّفس**: أي استغناؤها عن غيرها، وتحرُّرها من رِقِّ المخلوقين، والتَّطلُّعِ لما في أيديهم. قال ﷺ: (**وَارْضَ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَكَ؛ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ**) (أحمد، المسند، حديث 8095، ج13، ص459). فالمؤمن بالقدر، يعلمُ يقينًا أن رزقه كتب له قبل خلقه، لن يأخذه غيرُه، وأنَّه لن يموتَ حتَّى يستوفي رزقه، ويُدركُ أنَّ العبادَ جميعًا لو اجتمعُوا على أن يُوصلوا له رزقًا أو يمنعوه عنه، لم يستطيعوا إلاَّ بشيءٍ كتبه الله عليه؛

فيُثمِرُ له ذلك القناعةَ وعزَّة النَّفسِ واستغناءها عن المخلوقين، وتعلُّقها بالله ربِّ العالمين (الحمد، مرجع سابق، ص38-39). قال المناويُّ رحمه الله (ت:1031هـ): «(وارض) أي اقنع، (بما قسم الله لك) أي أعطاك وجعله حظك من الرزق، (تكن أغنى الناس) فإن من قنع استغنى؛ ليس الغنى بكثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس، والقناعة غنى وعز بالله، وضدها فقر وذل للغير، ومن لم يقنع لم يشبع أبدا، ففي القناعة العز والغنى والحرية، وفي فقدها الذل والتعبد للغير» (المناوي، 1936م، ج1، ص124).

– **القضاءُ على آفةِ الحَسَدِ:** وهذا كذلك يتضمَّنُ سلامةَ القلبِ من الاعتراضِ على أقدارِ الله ﷻ، إذ المؤمنُ الحقُّ لا يحسُدُ النَّاسَ على ما آتاهم من فضله، لأنَّ الله ﷻ هو الذي رزقهم وقدَّر لهم ذلك، وهو يعلمُ أنَّه حين يحسُدُ غيرَه؛ فإنَّه في الحقيقة إنَّما يعترضُ على الله في تقديره، فالإيمانُ بالقَدَرِ على وجهه يدفعُ المؤمن للسَّعي في الخير، وأن يُحبَّ لإخوانه ما يُحبُّ لنفسه، فإن وصل إلى ما يصبو إليه؛ حمد الله وأثنى عليه، وإن لم يصل إلى شيءٍ من ذلك، صبر ولم يجزع، ولم يحقد على أحدٍ ممن نال فضلاً لم ينله، لأنَّ الله هو الذي يقسم الأرزاق، وبيده سبحانه العطاءُ والمنع (المحمود، مرجع سابق، ص453).

– **القضاءُ على آفة الكِبرِ:** فإنَّ العبدَ إذا استحضرَ إيمانهُ بالقَدَرِ؛ دفعهُ ذلك إلى نفيِ الكِبر، والتَّواضع والإخبات لله ربِّ العالمين؛ لأنَّ كُلَّ ما يُوفَّقُ إليه الإنسانُ من فضلٍ ونعمةٍ، فهو بتقدير الله له وفضله عليه، ﴿**مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾[النساء:79]، بل إنَّ أعظم نعمةٍ يُصيبُها الإنسانُ في حياته؛ وهي الإيمانُ بالله، إنَّما هي محضُ مِنَّةٍ من الله ﷻ على مَنْ مَنَّ مِنْ عباده؛ فأخلِقْ بما دونها من النِّعم الدينيَّةِ والدُّنيويَّة أنْ تكون كذلك. قال البيهقيُّ رحمه الله (ت:458هـ): «إِنَّ اللَّهَ ﷻ هُوَ الْمُعْطِي بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عَبِيدِهِ الْإِيمَانَ، وَهُوَ مُحَبِّبُهُ إِلَيْهِ وَمُزَيِّنُهُ فِي قَلْبِهِ، وَشَارِحُ صَدْرِهِ لَهُ وَهَادِيهِ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَمُثَبِّتُهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ [...] قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿**وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾[يونس:100] وَقَالَ: ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾[الحجرات:7] وَقَالَ: ﴿**يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ**﴾[الحجرات:17] [...]، وَآيَاتُ الْقُرْآنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ. وَأَنْبِيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى كَانُوا يَتَعَوَّذُونَ بِاللَّهِ ﷻ مِنَ الْكُفْرِ، وَيَسْأَلُونَهُ التَّثْبِيتَ عَلَى الْإِيمَانِ وَالتَّوْفِيقَ لِلطَّاعَةِ، عِلْمًا مِنْهُمْ بِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَسْتَطِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﷻ، قَالَ اللَّهُ ﷻ خَبَرًا عَنِ الْخَلِيلِ عليه السلام حَيْثُ قَالَ: ﴿**رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ**﴾[البقرة:128]» (البيهقي، 2002م، ص262-263).

فإذا كان أنبياءُ اللهِ وصفوته من خلقهِ على هذه الحالِ؛ فجديرٌ بمن دونهم من المؤمنين أن يحذوا حذوَهم، ويقتدوا بهديهم، في هضمِ النَّفسِ وتواضُعها، واليقينِ بأنَّ كُلَّ خيرٍ أو نجاحٍ دنيويٍّ أو أخرويٍّ ليسَ بحولها أو قُوَّتها، بل هو من فضلِ الله ﷻ الَّذي كتبه لها قبل أن يبرأها.

نسألُ الله جلَّ وعلا أن يُوفِّق الجميع لما يُحبُّ ويرضى، وأن يأخذ بنواصينا إلى البرِّ والتَّقوى.

خاتمة

بعدَ هذه الجولةِ المفيدة الماتعةِ في عقيدة القضاءِ والقدرِ عند أهل السُّنَّة والجماعةِ، تبدَّت لي معالمُ نتائجَ وملامحُ توصياتٍ رأيتُ إثباتَها في ختامِ هذا العملِ.

أمَّا **النَّتائجُ**؛ فسأسرُدُها على النَّحو الآتي:

– القَضاءُ والقَدرُ في اصطلاح أهل العقائد: الإيمانُ بأنَّ الله ﷻ عَلِمَ الأشياءَ قبل كونِها، وكتبها عندهُ، وشاء حصولها سبحانه، وخلَقَها حسَبَ علمِه السَّابق وكتابتِه ومشيئتِه.

– مُصطلحا (القضَاء والقَدَر) من المصطلحاتِ الَّتي إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت؛ فإذا افترقا كان كلٌّ منهما بمعنى الآخر، وأمَّا إذا اجتمعا؛ فـ(القضاءُ) الحكمُ بالكلِّيات على سبيل الإجمالِ، و(القَدَرُ) الحكمُ بوُقوعِ الجُزئيَّات الَّتي لتلك الكلِّيَّاتِ على سبيلِ التَّفصيل.

– أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ هم: المتمسِّكون بما كان عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه، ومَن تبعهم وسلك سبيلَهم في الِاعتقاد والقول والعمل، واستقاموا على الِاتِّباعِ وجانبُوا الِابتداعَ، من العلماء وعامَّة المسلمين، إلى قيام السَّاعة.

– مُعتَقَدُ أهل السُّنَّة والجماعة في القضاء والقَدَرِ، هو الَّذي يُمثِّلُ وسطيَّة العقيدة الإسلاميَّة؛ بين جفاءِ القَدريَّة نُفاةِ القَدَرِ، وغُلوِّ الجبريَّةِ في إثباته؛ لأنَّهم هم الَّذين سلكوا المنهجيَّة الصَّوابَ في التَّعامل مع هذه المسألة.

– للإيمان بالقَدَر ثمارٌ جليلةٌ على العبد المؤمن عقليًّا ونفسيًّا، ولكنَّ تحقيق هذه الثِّمارِ منوطٌ بالاعتقاد الصَّحيح الَّذي كان عليه النَّبيُّ ﷺ وأصحابه، لا على ما أحدثته الفِرَقُ من بعده من البدع والمقالات؛ وهو معتقد أهل السَّنَّة والجماعة الَّذين شهد لهم النَّبيُّ ﷺ بالنَّجاةِ.

– من الآثارِ الطَّيِّبة لوسطيَّةِ معتقد أهل السَّنَّة في القضاء والقَدَرِ من النَّاحية العقليَّةِ: حفظُ عقلِ المؤمنِ من الخوضِ في غيرِ مجاله، وتسخيرُ طاقته في ميدانها. كما أنَّ فيها صيانةً لعقلِ المؤمنِ من التَّناقض والِاختلاف الَّذي وقعت فيه الطَّوائف والفِرَقُ.

– ومن آثارِها النَّفسيَّة: التَّوازن النَّفسيُّ الَّذي يُمَتَّعُ به العبد المؤمن في السَّرَّاء والضَّرَّاء؛ فلا تُجزعه المصيبة، ولا تُطغيه النِّعمة. وغنى النَّفسِ عن الخلق، واستغناؤها بالله ﷻ وعدم تطلُّعها لما في أيدي النَّاس. والقضاءُ على الكثير من الآفات الِاجتماعيَّة الَّتي من أعظمها: الحَسَدُ والكِبْرُ.

وأمَّا **التَّوصياتُ**؛ فقد بدا لي أن أرفع إلى حضراتكم توصيتين اثنتينِ:

– الأولى: عَدَمُ الخَوضِ في مسألةِ القَضاءِ والقَدَرِ، والشُّبَهِ الَّتي أُحيطَت بها؛ إلاَّ بعد التَّضلُّع من المعتقدِ الصحيح المبنيِّ على نُصوص الكتاب والسُّنَّة، فقد أورد الذَّهبيُّ رحمه الله (ت:748هـ) في (السِّيَر) في ترجمة سفيان الثَّوريِّ رحمه الله (ت:161هـ) قوله: مَنْ سَمِعَ بِبِدْعَةٍ، فَلاَ يَحْكِهَا لِجُلَسَائِهِ، لاَ يُلقِهَا فِي قُلُوْبِهِم. قال الذهبي معلِّقًا: أَكْثَرُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ عَلَى هَذَا التَّحذِيرِ، يَرَوْنَ أَنَّ القُلُوْبَ ضَعِيْفَةٌ، وَالشُّبَهَ خَطَّافَةٌ (الذهبي، مرجع سابق، ج7، ص261). لأنَّ مَنْ سلك هذه السَّبيلَ؛ فقد اكتسب الحصانةَ الَّتي تُؤهِّلُه لردِّ كُلِّ شُبهةٍ تَعرضُ له، وأمَّا غيرُه ممَّن بدأ طريقه بالشُّبهات؛ من قبيلِ: هل الإنسانُ مخيَّرٌ أم مُسيَّرٌ؟ وكيف يُريدُ اللهُ أمرًا ولا يُحبُّهُ؟ وهل يُنسبُ الشَّرُّ إلى الله ﷻ وغيرها من الفلسفاتِ؛ فإنَّه – إن لم يتداركه الله برحمته – لايزداد إلاَّ حيرةً وشكًّا.

– والأخرى: أقترحُ على السَّادةِ القائمين على هذا الملتقى المباركِ، أن يعقدوا ملتقًى آخرَ في وسطيَّةِ معتقد أهل السَّنَّةِ والجماعة، ولا يُكتفى فيه بعقيدة القضاء والقدر، بل يشتملُ على معالجة الأبواب العقديَّة الأخرى؛ من قبيل: الأسماء والصفات، والإيمان والدين، والوعد والوعيد، وأصحاب رسول الله ﷺ، وغيرها.

هذا، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبِه أجمعين، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

قائمةُ المَصادرِ والمراجعِ

– القرآن الكريم برواية حفصٍ عن عاصم

1– ابن أبي العزِّ، محمد بن علاء الدين. (1998). شرح العقيدة الطحاويَّة. ط1. وزارة الأوقاف. السعوديَّة.

2– ابن الأثير، المبارك بن محمد. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. دط. المكتبة العلمية. بيروت. لبنان.

3– ابن الأثير، المبارك بن محمد. (1972). جامع الأصول. ط1. مكتبة دار البيان. لبنان.

4– ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1999). العقيدة الواسطية. ط2. دار أضواء السلف. السعودية.

5– ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. دط. وزارة الأوقاف. مصر.

6– ابن حجر، أحمد بن علي. (1959). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دط. دار المعرفة. لبنان.

7– ابن حزم، علي بن أحمد. (دت). الفِصَلُ في الملل والأهواء والنحل. دط. مكتبة الخانجي. مصر.

8– ابن فارس، أحمد. (1979). معجم مقاييس اللغة. دط. دار الفكر. لبنان.

9– ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد. (1996). الدرر السَّنيَّة في الأجوبة النجديَّة. ط6. دون ناشر. السعودية.

10– ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (1991). الاختلاف في اللفظ والرَّدُّ على الجهميَّة. ط1. دار الراية. السعوديَّة.

11– ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (1977). غريب الحديث. ط1. مكتبة العاني. بغداد.

12- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (1978). شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. دط. دار المعرفة. لبنان.

13- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (2003). البداية والنهاية. ط1. دار هجر. السعودية.

14- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999). تفسير القرآن العظيم. ط2. دار طيبة. السعودية.

15- أحمد، ابن حنبل. (2001). مسند الإمام أحمد. ط1. مؤسسة الرسالة. لبنان.

16- الأثري، عبد الله بن عبد الحميد. (2002). الوجيز في عقيدة السلف الصالح أهل السُّنَّة والجماعة. ط1. وزارة الأوقاف. السعودية.

17- الآجري، محمد بن الحسين. (1999). الشريعة. ط2. دار الوطن. السعودية.

18- الأشقر، عمر بن سليمان. (2005). القضاء والقدر. ط13. دار النفائس. الأردن.

19- الألباني، محمد ناصر الدين. (1995). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. ط1. مكتبة المعارف. السعودية.

20- البخاري، محمد بن إسماعيل. (2002). الجامع المسند الصحيح. ط1. دار طوق النجاة. السعودية.

21- البخاري، محمد بن إسماعيل. (دت). خلقُ أفعال العباد. دط. دار المعارف. السعودية.

22- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. (1977). الفَرْقُ بين الفِرَق. ط2. دار الآفاق الجديدة. لبنان.

23- البيهقي، أبو بكر أحمد. (2000). القضاء والقدر. ط1. مكتبة العبيكان. السعودية.

24- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة. ط4. دار العلم للملايين. لبنان.

25- الحاكم، محمد بن عبد الله. (1990). المستدرك على الصحيحين. ط1. دار الكتب العلمية. لبنان.

26- الحكمي، حافظ بن أحمد. (2002). أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة. ط2. وزارة الأوقاف. السعودية.

27- الحمد، محمد بن إبراهيم. (1996). الإيمان بالقضاء والقدر. ط2. دار الوطن. السعودية.

28- الخلال، أحمد بن محمد. (1989). السُّنَّة. ط1. دار الراية. السعودية.

29- الذهبي، محمد بن أحمد. (1985). سير أعلام النبلاء. ط3. مؤسسة الرسالة. لبنان.

30- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. (1992). المفردات في غريب القرآن. تحقيق صفوان داوودي. ط1. دار القلم. سوريا.

31- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (1994). التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة. ط1. دار طيبة. السعودية.

32- السفاريني، محمد بن أحمد. (1998). العقيدة السفارينية. ط1. مكتبة أضواء السلف. السعودية.

33- السفاريني، محمد بن أحمد. (1982). لوامع الأنوار البهيَّة وسواطع الأسرار الأثريَّة لشرح الدُّرَّة المضيَّة في عقد الفرقة المرضيَّة. ط2. مؤسسة الخافقين. سوريا.

34- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (2004). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم. ط1. مكتبة الآداب. مصر.

35- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. (دت). الملل والنحل. دط. مؤسسة الحلبي. مصر.

36- القيرواني، عبد الله بن أبي زيد. (دت). الرسالة. دط. دار الفكر. لبنان.

37- اللالكائي، هبة الله بن حسن. (2003). شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة. ط8. دار طيبة. السعودية.

38- المحمود، عبد الرحمن بن صالح. (1997). القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسُّنَّة ومذاهب النَّاس فيه. ط2. دون ناشر. السعودية.

39- المناوي، عبد الرؤوف. (1936). فيضُ القدير شرح الجامع الصغير. ط1. المكتبة التجارية الكبرى. مصر.

40- النووي، يحيى بن شرف. (1972). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2. دار إحياء التراث العربي. لبنان.

41- مسلم، ابن الحجاج. (دت). المسند الصحيح المختصر. دط. دار إحياء التراث العربي. لبنان.

42- هراس، محمد خليل. (1995). شرح العقيدة الواسطية. ط3. دار الهجرة. السعودية.